جمهورية مصر العربيـة

معهد التخطيط القومي

المدراسـات العليـا

التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إعـــــــداد

صفاء مصطفى أمين السنيتي

إشـــــــراف

أ.د/ نيڤين كمال

أستاذ بمركز

السياسات الاقتصادية الكلية

د/ هبه الباز

أستاذ مساعد بمركز

السياسات الاقتصادية الكلية

٢٠٢٣

جمهورية مصر العربيــة

معهد التخطيط القومي

المدراسـات العليـا

إجازة رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية

بعنوان: التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر، الباحث: صفاء مصطفى أمين السنيتي

The External Financing and its Role in Achieving Development in Egypt

لجنة المناقشة والحكم

أ.د/ نيڤين كمال

أستاذ الاقتصاد المتفرغ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية — مشرفًا ورئيسًا

بمعهد التخطيط القومي — التوقيع:

أ.د/ خالد زكريا

أستاذ الاقتصاد ومدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية — محكمًا وعضوًا

بمعهد التخطيط القومي — التوقيع:

أ/ عبد الفتاح الجبالي

الخبير الاقتصادي — محكمًا وعضوًا

رئيس مجلس إدارة مدينة الإنتاج الإعلامي — التوقيع:

د/ هبه الباز

أستاذ الاقتصاد المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية — مشرفًا مشاركًا وعضوًا

بمعهد التخطيط القومي — التوقيع:

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ

تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

ثسورة هود (من الآية ٨٨)

الشكر والتقدير

بسم الله الذي جل شأنه والحمد لله الذي وفقنا لشكره، والثناء لله عز وجل أولاً على نعمة الصبر والقدرة على انجاز العمل، فلله الحمد على هذه النعم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... اللهم أرزقنا علمًا نافعًا ...

لا يسعنا بعد الانتهاء من إعداد هذا البحث إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتناء إلى أساتذتي الأفاضل **الأستاذة الدكتورة / نيڤين كمال – أستاذ بقسم السياسات الاقتصادية الكلية –، الدكتورة / هبه الباز – أستاذ مساعد بقسم السياسات الاقتصادية الكلية –**، بتفضلهما بالإشراف على هذا البحث، حيث قدما لي كل النصح والأرشاد طوال فترة الإعداد فلهما مني كل الشكر والتقدير.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على تفضلهم بالمشاركة في لجنة الحكم على هذا البحث، وأشكرهم على كل ما قدموه لي من نصائح وإرشادات وما أبدوه من ملاحظات.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل ما قدم لي يد العون لاتمام هذا البحث بدءًا من أسرتي ووالدتي، وأشقائي، وأسرتي الثانية أصدقائي، وزملائي في وزارة الشباب والرياضة، فلهما مني كل الشكر والتقدير.

الباحث

مستخلص البحث

عنوان الرسالة: التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر

الباحث: صفاء مصطفى أمين السنيتي

المشرف: أ.د/ نيڤين كمال – د/ هبة الباز **السنة: ٢٠٢٣**

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية **معهد التخطيط القومي**

يهدف هذا البحث إلى دراسة التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، حيث تم رصد وتحليل مصادر التمويل الخارجي المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الخارجية، والاقتراض الخارجي. وتوصل البحث إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز جزءً كبيرًا منه في الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز وليس في الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا. كما توصل البحث إلى ضآلة قيمة المساعدات التنموية الرسمية، وبالتالي لا يعتمد عليها في تمويل التنمية، خصوصًا أن لها اعتبارات سياسية ودوافع أخرى. ولذلك لابد من توفير مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم للتنمية. أن التمويل الخارجي له تكاليفه وأعباؤه، فلا بد من الموازنة بين مصادره المختلفة. ولابد من أن يرتبط الاقتراض الخارجي بتنمية القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل بما يفوق أعباء خدمة واستهلاك هذا النوع من التمويل، بجانب الاعتماد على التمويل الذاتي للأنشطة قدر الإمكان. فهناك العديد من الانعكاسات السلبية للقروض الخارجية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد حصلت مصر على القروض الخارجية من أجل تحقيق التنمية، ولكن لم يتم استخدام هذه القروض بالشكل الأمثل، حيث يتم توجيهها لمشروعات غير إنتاجية وقطاعات غير قادرة على توفير النقد الأجنبي. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع وتحفيز الادخار المحلي لتقليل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وألا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا من أجل المشروعات التنموية التي ستساهم بشكل أو بآخر في زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج وزيادة الناتج الحقيقي، وإعطاء الأولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، بالإضافة إلى أهمية إعداد دراسات لتقييم جدوى الاقتراض الخارجي، وأخيرًا محاولة إيجاد بدائل أخرى غير تقليدية لتمويل التنمية.

الكلمات الدالة: تمويل التنمية – الاستثمار الأجنبي المباشر – الاقتراض الخارجي – مصر.

ملخص البحث

عنوان الرسالة: التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر

الباحث: صفاء مصطفى أمين السنيتي

المشرف: أ.د/ نيڤين كمال – د/ هبة الباز **السنة: ٢٠٢٣**

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية **معهد التخطيط القومي**

البحث بعنوان "التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر" خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وقد استخدم البحث الأسلوب الوصفي التحليلي، تم تناول الأدبيات بشكل مختصر عن التمويل الخارجي (الاستثمار الأجنبي المباشر، والدين الخارجي، والمساعدات الخارجية) واستعرض أهم الدراسات السابقة في هذا المجال، وينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول ثم النتائج وأهم التوصيات، حيث ركزت المقدمة على أهمية البحث وأهدافه ومنهج البحث.

استعرض **الفصل الأول** الجزء النظري التمهيدي لتمويل التنمية ومتطلباتها من حيث مفهوم التمويل وأهميته، ومصادر تمويل التنمية، ومنهجيات تقدير الفجوة التمويلية، بالإضافة إلى مراحل تطور التمويل الخارجي.

ويتضمن **الفصل الثاني** مصادر التمويل الخارجي للتنمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، حيث تمت مناقشة البيئة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل، وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية. وكذلك تحليل الاقتراض الخارجي بالنسبة لمصر، وهيكل الدين، وأهم الجهات المقرضة، ودوره في تحقيق التنمية.

بينما ركز **الفصل الثالث** على منافع ومخاطر التمويل الخارجي للتنمية في مصر، حيث تم تقييم مكاسب وخسائر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم منافع ومخاطر الاقتراض الخارجي للتنمية في مصر بشكل عام، وبشكل خاص تقييم استراتيجية إدارة الدين العام في مصر، واقتراح بدائل لتمويل التنمية.

وخلص البحث إلى العديد من النتائج أبرزها ما يلي:

١- الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز جزءً كبيرًا منه في الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز وليس في الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا. كما توصل البحث إلى ضآلة قيمة المساعدات التنموية الرسمية، وبالتالي لا يعتمد عليها في تمويل التنمية، خصوصًا أن لها اعتبارات سياسية ودوافع أخرى. ولذلك لابد من توفير مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم للتنمية.

٢- عدم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم للتنمية اضطر مصر للاعتماد بشكل أساسي على القروض الخارجية.
٣- تخضع عملية الاقتراض من المؤسسات الدولية لاعتبارات سياسية واقتصادية، فيجب على مصر أن تستخدم القرض الاستخدام الأمثل.
٤- هناك العديد من الانعكاسات السلبية للقروض الخارجية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد حصلت مصر على القروض الخارجية من أجل تحقيق التنمية، ولكن لم يتم استخدام هذه القروض بالشكل الأمثل، حيث يتم توجيهها لمشروعات غير إنتاجية وقطاعات غير قادرة على توفير النقد الأجنبي.
٥- ضرورة إيجاد بدائل أخرى غير تقليدية لتمويل التنمية.

وفيما يخص مقترحات البحث كان أبرزها ما يلي:

مقترحات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

١- وضع وتنفيذ الخطط والسياسات الكفيلة باجتذاب الاستثمارات في المجالات التي تؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة باستخدام الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يساعد على زيادة المحتوى الرقمي في مراحل الإنتاج المختلفة.
٢- إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرًا هامًا من مصادر التمويل الخارجي في الغالبية العظمى من دول العالم، ومصر من ضمنها، فإن السياسة الاقتصادية الرشيدة تقتضي العمل على توجيه تلك الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تؤدي إلى معالجة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري.
٣- تعظيم الاستفادة من هذه الاستثمارات من خلال توجيهها لتمويل المشروعات التنموية التي تتطلب مكونًا أجنبيًا مرتفعًا.
٤- إنشاء وإدارة المناطق الصناعية التي توفر البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمارات، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية؛ التي تعتبر من أهم المتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤثر كفاءة البنية التحتية على تكاليف الاستثمار، ومن ثم على العائد المتوقع من هذا الاستثمار.
٥- المتابعة المستمرة للمشروعات الاستثمارية وواقع تنفيذها وإزالة العقبات التي تواجهها، وتوفير البيانات والإحصاءات الصحيحة عن الاستثمار، وإصدار التقارير والأدلة الخاصة بذلك، وتوفير حوافز إيجابية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر مثل سهولة وسرعة الإجراءات، وحوافز ضريبية يتم ربطها بتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل تطوير الصناعة، خلق فرص العمل، تنمية الكوادر البشرية، وزيادة الصادرات، ومنح حوافز غير ضريبية مثل علاوة الاستثمار، ومنح البحث والتطوير التكنولوجي.

٦- ضرورة وجود نموذج محدد للاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجية لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

٧- يتعين أن يكون لدى مصر كوادر اقتصادية وإدارية وقانونية مؤهلة وذات كفاءة عالية في إبرام التعاقدات الخاصة بهذه الاستثمارات، والتعامل مع قضايا فض وتسوية النزاعات التي قد تنشأ بخصوصها.

مقترحات خاصة بالاقتراض الخارجي:

١- يجب في حالة اللجوء للاقتراض الخارجي، وخصوصًا من صندوق النقد الدولي، التفاوض على تسهيل بعض الشروط بما يناسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، والحصول على قروض طويلة الأجل تساهم في إقامة مشروعات تنموية، بدلًا من القروض قصيرة الأجل التي تستخدم في علاج وضع اقتصادي مؤقت، مما يرفع من كفاءة استخدام هذه القروض.

٢- ضرورة توجيه الجانب الأكبر من الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، لتمويل المشروعات التنموية المحلية التي تتطلب مكونًا أجنبيًا وفقًا لأولوية المشروعات التي تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية.

٣- ضرورة تجنب تمويل الأنشطة الاستهلاكية بمصادر أجنبية، سواءً بقروض ميسرة أو غير ميسرة، مما يؤدي إلى أنماط استهلاكية لا تتناسب مع قدرات الاقتصاد المصري. مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما كانت مصادر تمويل الاستثمارات والأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية مصادر ذاتية وليست أجنبية، كانت الفرص أكبر لعدم تسرب عائدات التمويل خارج الاقتصاد، وكان هناك إمكانية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية.

٤- في حالة تحقيق فائض في الاحتياطات الدولية عن المستوى الأمثل، يُقترح أن يتم استخدام هذا الفائض في السداد المبكر لجزء من الدين الخارجي، بحيث يمكن تحقيق مكاسب عن طريق خفض رصيد الدين الخارجي المرتفع، ومن ثم تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة، وكذلك تخفيف الأعباء والضغوط الخارجية. علاوة على ذلك التفاوض مع الدائنين على شراء هذا الدين بالقيمة الأسمية وبنسب خصم وبشروط ميسرة، مما يحقق أرباحًا رأسمالية.

٥- لابد من عدم اللجوء للاستدانة من الخارج إلا لتنمية الطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة أو إقامة مشروعات إنتاجية جديدة.

٦- وضع سقف للاقتراض الخارجي، والمساعدة في الحفاظ على معدل مستدام للدين الخارجي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

بدائل أخرى لتمويل التنمية:

١- لدى مصر إمكانية لزيادة مصادر التمويل الداخلي من خلال زيادة تعبئة الموارد المحلية، عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، كما يجب رفع معدل الادخار المحلي عن طريق نشر الوعي الادخاري.

٢- بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية والكهرباء، والمياه والصرف الصحي، لابد من الاعتماد على التمويل المحلي لهذه المشروعات، واستخدام القروض الخارجية في تمويل القطاعات الإنتاجية، بحيث يتم تحفيز القطاعات المختلفة، وخلق أجواء استثمارية جديدة وفرص عمل.

٣- تطوير الأجهزة المصرفية والمالية، وتوافر الشفافية والإفصاح في التعاملات، وتوفير التكنولوجيا المناسبة لذلك.

٤- تقديم مجموعة من البدائل الحديثة التي تقوم على استخدام أدوات تمويلية مبتكرة وغير مفّعلة في الدول العربية بالشكل الكافي، ومن أهمها مبادلة الديون بالملكية، والتوريق، والصكوك الإسلامية، والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، والتمويل الجماعي وسندات المهاجرين كالتالي:

- تعتمد آلية مبادلة الديون Debt to Equity Swaps على تحويل الدين إلى أداة ملكية (حصة في شركة أو مشروع حكومي، أو أسهم) وتتضمن هذه العملية تغيير الدين بالعملة الأجنبية إلى التزامات مالية محددة بالعملة المحلية مقابل خصم جزء من الأصل، وبذلك يعتبر الدين سدادًا. وفي حالة مقايضة الدين بأسهم مثلًا، فإن الدائن والمدين يتفقان على تحويل الدين إلى حقوق ملكية (أسهم).
- تمثل آلية التوريق Securitization عمليًا قناة هامة لحشد الأموال لصالح الموازنة العامة للدولة وسد فجوة التمويل، حيث تقوم هذه الأداة على تجميع مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيًا ثم عرضه على الجمهور من خلال مؤسسة متخصصة للاكتتاب في شكل أوارق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضمانًا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للجهة المصدرة.
- وفيما يتعلق بآلية الصكوك الإسلامية، فقد أوضح المحور أنها تمثل وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة، وأنها تمثل حصصًا شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شرائها وتداولها. وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية التي تصدر بفئات متساوية. ويُمكن لهذه الصكوك المساهمة في تنمية الاستثمارات الحقيقية التنموية في الدول العربية عبر توفير موارد مالية ملائمة لهذه الاستثمارات، من حيث الآجال المطلوبة، ودرجة المخاطر، ونوعية القطاعات، وطريقة التمويل الملائمة.

- كذلك من ضمن هذه البدائل تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص PPP لتمويل وبناء وإدارة وتشغيل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة للدولة، لا سيما مشاريع توليد الطاقة المتجددة والطرق والاتصالات والمواصلات والجسور والمطارات والموانئ وسكك الحديد والنقل والقطاع الصحي والتعليمي والمياه ومشاريع الصرف الصحي وغيرها. لاسيما أنه يتمتع بصيغ متنوعة تعطي مرونة أكبر للدول في الاختيار والمفاضلة مثل صيغ الامتياز، وعقود الشراء والبناء والتشغيل (BBO)، والبناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، والبناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)، والبناء والتأجير والتملك ونقل الملكية (BROT)، إلى غير ذلك من الصيغ التي يتم تصميمها وفق حاجة الدولة وطبيعة المشروع. وذلك بهدف تعزيز تطوير القطاعات المذكورة، واستخدامها بطريقة مستدامة، والارتقاء بمستوى الخدمات والصيانة وجودتها.
- كذلك من ضمن الآليات الحديثة آلية سندات المهاجرين Diaspora Bonds وهي الآلية أو الأداة التي يمكن أن يكون لها أفق واسع لمساعدة العديد من الدول العربية، لاسيما تلك التي تزيد فيها نسبة تحويلات العاملين في الخارج مثل مصر والمغرب ولبنان والأردن وفلسطين والسودان وغيرها من الدول العربية، التي تواجه بالأساس مستويات عالية من المديونية، حيث يعتبر المغتربون مصدر تمويل هام في هذه الدول، سواءً من خلال تحويلاتهم المنتظمة لإعالة عائلاتهم أو من خلال استثماراتهم في بعض القطاعات التقليدية كالعقارات على سبيل المثال.
- تعتبر آلية التمويل الجماعي Crowd Funding مصدرًا إضافيًا لتمويل جهود التنمية والحد من تنامي الاعتماد على التمويل عبر المديونية. حيث يمكن تمويل عدد من المشاريع التنموية من خلال جمع الأموال من عدد كبير من المواطنين، عادة من خلال الإنترنت أو من خلال القطاع المصرفي.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإطار العام للبحث	ق-ظ
المقدمة	ق
١- مشكلة البحث	ر
٢- أهمية البحث	ش
٣- أهداف البحث	ت
٤- الأسئلة البحثية المقترحة	ت
٥- منهج البحث	ت
٦- الدراسات السابقة	ت
الفصل الأول: تمويل التنمية ومتطلباتها	١- ٤٧
١-١ مفهوم التمويل وأهميته	٤
١-٢ مصادر تمويل التنمية	٧
١-٣ مراحل تطور التمويل الخارجي	٤١
خلاصة الفصل الأول	٤٥
الفصل الثاني: مصادر التمويل الخارجي للتنمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٤٨ - ٩١
٢-١ الفجوات التمويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٥٠
٢-٢ مصادر التمويل الخارجي لمصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٦٣
٢-٢-١ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٦٤
٢-٢-٢ المساعدات التنموية الرسمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٧٥
٢-٢-٣ الاقتراض الخارجي في مصر وتطوره خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٧٧
خلاصة الفصل الثاني	٩٠

الفصل الثالث: منافع ومخاطر التمويل الخارجي للتنمية في مصر	٩٢-١٣١
٣-١ تقييم منافع ومخاطر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	٩٤
٣-٢ تقييم منافع ومخاطر الاقتراض الخارجي في مصر	١٠١
٣-٣ بدائل مقترحة لتمويل التنمية	١٢٦
خلاصة الفصل الثالث	١٢٩
النتائج والمقترحات	١٣٢-١٤٤
نتائج البحث	١٣٣
مقترحات البحث	١٣٣
قائمة المراجع	١٤٦
الملاحق	١٦٦
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	ii

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
٢ – ١	فجوة (الادخار–الاستثمار) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٠/٢٠٢٠)	٥٢
٢ – ٢	فجوة (الصادرات–الواردات) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٠/٢٠٢٠)	٥٦
٢ – ٣	عجز الموازنة العامة للدولة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٠/٢٠٢٠)	٥٩
٢ – ٤	الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٦٤
٢ – ٥	تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٦٨
٢ – ٦	الاقتراض من المؤسسات الدولية والإقليمية لإجمالي قيمة الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٨٨
٣ – ١	نصيب القطاعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لمصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩–٢٠٢٠)	٩٥
٣ – ٢	النصيب النسبي للقطاعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ –٢٠١٩/٢٠٢٠)	٩٦
٣ – ٣	منافع ومخاطر الدين الخارجي	١٠١
٣ – ٤	بعض القروض المُبرمة بين مصر ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية	١٠٧

٣ – ٥	تطور الإيرادات والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١١٢
٣ – ٦	المستوى الأمثل لصافي الاحتياطيات الدولية وفقًا لمؤشر إجمالي الديون الخارجية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١١٨
٣ – ٧	تطور الدين العام في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١١٩
٣ – ٨	ملخص لأهم مؤشرات تقييم استراتيجية إدارة الدين العام من (يونيو ٢٠١٥ – يونيو ٢٠٢٠)	١٢١